مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 11/ العدد :01 (2021)
ص568-589

# التنمية السياحية في البلدان العربية في ظل متطلبات المنافسة الدولية: تحديات ورهانات

# Tourism development in Arab countries under the requirements of international competition: Challenges and bets.

حليمة شابي[1]*

[1] جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)، halima.chabbi@univ-annaba.dz

**تاريخ الإرسال:** 2021/06/12 **تاريخ القبول:** 2021/06/28

**ملخص**

لقد أضحت السياحة صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار والتشييد والتسويق والترويج. وهي صناعة متعددة المراحل تتفاعل وتعتمد على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وبالتالي تعتبر عاملا مساعداً لعملية التنمية الاقتصادية خصوصاً في مجال البنية التحتية للاقتصاد.

توصلت الدراسة أنه بالنسبة للبلدان النامية والعربية منها ورغم تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح، لاسيما من حيث مواقع السياحة الثقافية وأسعارها المنخفضة، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيوداً كبيرة. وكنتيجة يمكن القول ان القطاع السياحي في البلدان النامية لم يلقى الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخالق لفرص العمل.

**الكلمات المفتاحية:** قطاع سياحي، تنمية مستدامة، تنمية سياحية، تنافسية عربية.

**تصنيفات *JEL*:** *F12*، *F63*، *L83* .

**Abstract**

Tourism has become an integrated industry that includes planning, investment, construction, marketing and promotion. It is a multi-stage industry that interacts with other sectors of the economy, in the area of economic infrastructure.

The study concluded that for developing and Arab countries, although they enjoy a comparative advantage in terms of attracting tourists, especially in terms of cultural tourism sites and low prices, but their share of global tourism is still far below its potential, because the tourism sector in these countries is still faces significant constraints. As a result, the tourism sector in developing countries has not received the attention it deserves as an important economic sector that generates foreign currency and creates jobs.

**Keywords:** Tourism sector; Sustainable development; Tourism development; Arab competitiveness.

**JEL Classification Codes:** F12 ,F63,L83.

* **المؤلف المرسل**

## 1. مقدمة

تسعى الدول النامية إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وتعزيز تنميتها البشرية من خلال تجنيد الموارد المتاحة لها وتوظيفها في خدمة التنمية، ونظرا للأوضاع الاقتصادية لها، تظل هذه البلدان تعكس الحافة المزدوجة ما بين بنية الاقتصاد المرتبط بالخارج وما بين أخرى تطل على أوضاع التخلف والتبعية.

في الوطن العربي انتهجت معظم البلدان بعد نيل استقلالها السياسي فحو معالجة مشاكلها الاقتصادية، من خلال إدارة اقتصادية إما قائمة على آليات السوق أو/والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها مازالت تعاني من مشاكل الاعتماد على مورد أحادي كمصدر للدخل، أو كمصدر لعوائد الصادرات واختلال بأسواق العمل، ومن اختلالات بالموازنة العامة للدولة بدرجات متفاوتة وقد انعكست كل هذه الخصائص في زيادة معدلات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل. الأمر الذي أدى، في حالات عربية معينة إلى التأثير سلبا على الاستقرار الاجتماعي، وهو أحد الشروط الرئيسية لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ومن هنا تأتي أولوية التوجه للسياحة من خلال افتقار أكثر الدول العربية للقاعدة الصناعية أو الزراعية المنافسة في ضوء عصر الاندماجات، إضافة إلى العولمة التي جاءت في وقت لم تحقق الدول العربية نتائج تذكر في طريق الوحدة الاقتصادية العربية أو ما ينتج عن ذلك من تكامل اقتصادي عربي يستطيع الصمود أمام التطور العالمي غير المتكافئ. ومن هنا تبرز اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هو واقع القطاع السياحي في مختلف الدول العربية وما مركزها من مسار الاستدامة؟**

**فرضية الدراسة:** إجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الفرضية الموالية كالآتي:

وجهت لقطاع السياحة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية العديد من الانتقادات ومنه الحكم عليها يتوقف بشكل جاد على النموذج الذي يمكن تبنيه أو الاستراتيجية التي يمكن اختيارها

للتنمية السياحية، ومنه تفادي مخاطر وتكاليف التنمية غير الخاضعة للقدر الكافي من الرقابة التخطيطية لهذه الدول.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في طرحها لأهم المواضيع التي باتت تؤرق الدول المتقدمة والنامية على السواء، والبلدان العربية بصفة خاصة من خلال محاولة استقطاب الاستثمار السياحي وتشجيعه للاستفادة من الحركة السياحية المحلية والإقليمية والدولية. وخاصة أن التجارب في السنوات الأخيرة أثبتت دور الاستثمارات السياحية في هذه الدول في التنمية المستدامة في القطاع السياحي خاصة والقطاع الاقتصادي عامة.

**تقسيم الدراسة:** ستحاول الدراسة الاجابة على الاشكالية الرئيسية للبحث في المحاور الأساسية التالية:

- لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية.
- مؤشر التنافسية العربية في القطاع السياحي لسنة 2019.
- معوقات التنمية السياحية المستدامة في الدول العربية.

## 1. لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية:

### 1.1 مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي

على مدى العقود القليلة الماضية، شهد النشاط السياحي الدولي نموا كبيرا ومتواصلا سواء من حيث الإيرادات السياحية أو عدد السياح الوافدين، وهذا ما نتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية واسعة النطاق، كما أن النشاط السياحي الدولي يولد فوائد اقتصادية تعود بالنفع على البلدان المستضيفة للسياح وبلدان إقامتهم على حد سواء. ووفقا لمنظمة السياحة العالمية، فقد ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين من 998 مليون المسجل في عام 2011 إلى 1235 مليون في 2016، أي بمتوسط

معدل نمو سنوي قدره 4.4 %، كما ارتفعت خلال الفترة ذاتها العائدات الناجمة عنهم، أي عائدات السياحة الدولية، من 1073 مليار دولار إلى 1220 مليار، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.6% . وبلغت عائدات السياحة العالمية في 2016 ما يناهز 3.34 مليار دولار لليوم أو ما يعادل 988 دولار لكل سائح وافد ويتميز النشاط السياحي الدولي أيضا باتساع رقعته الجغرافية وتنويع الوجهات والمنتجات السياحية بشكل متواصل. وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من النشاط السياحي الدولي ما يزال مرتكزا في المناطق المتقدمة في أوروبا والأمريكيتان، إلا أنه تم أيضا تسجيل انتشار مهم لأسواق مستقبلة للسياح في المناطق النامية. فوفقا لبيانات منظمة السياحة العالمية، فإن المنطقتين الأكثر استقبالا للسياح في العالم، أي أوروبا والأميركتان، قد استقطبتا معا 70.7% من إجمالي عدد السياح الوافدين في العالم في عام 2011، لكن هذا الرقم سجل تراجعا بحلول عام 2016 ليستقر على نسبة 66.9 % مقابل ارتفاع هذا الرقم في المناطق النامية مثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبين عامي 2011 و2016، كان الانخفاض المسجل في حصة أوروبا من عائدات السياحة العالمية الأكثر حدة من بين باقي المناطق التي شهدت تراجعا، بحيث تراجعت من 44.8 % إلى 36.7% لصالح المناطق النامية في العالم. وقد صارت السياحة الدولية أحد أهم النشاطات الاقتصادية ومصدرا مهما من مصادر عائدات النقد الأجنبي والعمالة في العديد من الدول النامية. لذلك، يتم إيلاء اهتمام كبير لتنمية السياحة في السنوات الأخيرة عند صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية في العديد من البلدان النامية. (تقرير السياحة، 2017، الصفحات 1-2)

إن مؤشرات السياحة تشير إلى تطور كبير في حجمها، فطبقا للإحصائيات انتقل عدد السياح من كونه 25 مليون سائحا سنة 1950 ليصل في حدود 1035 مليون سائحا سنة 2012 إذ شهد ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2011 (995 مليون سائح)، وكذلك الايرادات السياحية سجلت نموا حيث

قدرت بـــ 1075 مليار دولار سنة 2012 (أي 837 مليار أورو) مقابل 1042 مليار دولار سنة 2011. (faits saillants OMT du tourisme, 2013, pp. 1-3)

بلغت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي العالمي حوالي 10.4%، بما يعادل 8272.3 مليار دولار. ومن المتوقع أن تزيد مساهمتها بنسبة 4% خلال العام الجاري، وأن تحقق زيادة سنوية في حدود 3.8% حتى 2028، لتصل مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي العالمي إلى 11.7%، أي ما يعادل 12450.1 مليار دولار.

وعلى صعيد أسواق العمل، بلغت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في إجمالي سوق العمل بالعالم 9.9%، أي ما يقدر بـــ 313.2 مليون فرصة عمل.

وأفاد تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي للعام 2018، بأن إنفاق المسافرين حول العالم بلغ خلال العام الماضي، 1.49 تريليون دولار أي ما يمثل 6.5% من إجمالي الصادرات بالعالم، ومتوقع أن يصل إلى 2.31 تريليون دولار في عام 2028، أي ما يعادل 6.9% من إجمالي الصادرات بالعالم. (trave-and- tourism, 2018, p. 1)

ويتوقع على المدى الطويل تسجيل زيادة في عدد السياح القادمين (3,3% كل سنة) خلال السنوات القادمة ليصل إلى 1,8 مليار سائح بحلول سنة 2030، فوفقا للتقرير الذي أعدته المنظمة العالمية للسياحة فإن عدد السياح القادمين من المنتظر أن يرتفع بـــ 43 مليون سائح كل سنة بالمعدل المتوسط المقدر بـــ 28 مليون سائح ما بين سنة 1995-2010. ومنه وبتحقق معدل النمو المرتقب سيصل العدد إلى 1,4 مليار سنة 2020 ليكون في حدود 1,8 مليار سائح سنة 2030. كذلك فهو يتوقع أن تزداد نسبة عدد السياح في الدول الناشئة بـــ 4,4% كل سنة مقابل النسبة الخاصة بالدول المتقدمة والتي تقدر بـــ 2,2% كل سنة. كما أنه يلاحظ أن حصة السوق السياحية للدول الناشئة ازداد من

30% إلى 47% ما بين عام 1980-2012، ليتوقع أن يصل إلى 57% غاية عام 2030. (travel-and-tourism, 2018, p. 2)

### 2.1 الاقتصاد العربي

شهد العام 2018 تراجعا طفيفا في وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في تقريري «أفاق الاقتصاد العالمي» أكتوبر 2018 ويناير 2019. (صندوق النقد الدولي ، 2018) حيث كشف الصندوق عن هبوط طفيف لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.7% عام 2018 مقارنة بمعدل بلغ 3.8% عام 2017، وذلك كمحصلة لما يلي:

-تراجع طفيف للنمو في مجموعة الدول المتقدمة من 2.4% عام 2017 إلى 2.3% عام 2018 كنتيجة رئيسية لتراجع معدلات النمو في اقتصادات منطقة اليورو واليابان مقابل ارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة واستقراره في الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

-هبوط معدل النمو في مجموعة الدول الناشئة والنامية من 4.7% عام 2017 إلى 4.6% عام 2018، وذلك كمحصلة لتراجع معدلات النمو في الدول النامية والناشئة في أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، في مقابل ارتفاع معدلات النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكومنولث الدول المستقلة، مع استقراره في الدول النامية الأسيوية عند مستوياته المرتفعة.

واصل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نموه ليبلغ 2.7 تريليون دولار خلال العام 2018 استنادا لتقديرات صندوق النقد الدولي، مع ارتفاع معدل النمو إلى 2.8% مقارنة بمستوى بلغ 1.3% عام 2017 وذلك نتيجة تحسن نسبي شهدته معدلات النمو في أكثر من نصف الدول بما فيها غالبية الدول المصدرة للنفط. كذلك شهدت حصة الدول العربية من الناتج العالمي نموا من 3.1% عام 2017 إلى 3.3% عام 2018.

وفيما يتعلق **بالنمو** لعام 2019، تشير دراسات الصندوق، المستندة إلى العديد من المعطيات المحلية والدولية، إلى احتمال ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية إلى 3.9% مشروط باستمرار الإصلاحات الاقتصادية وتحسن الأوضاع السياسية أخذا بعين الاعتبار انخفاض طفيف متوقع لأسعار النفط لتصل إلى 60 دولارا للبرميل.

كذلك أدت الإصلاحات التي شهدتها المالية العامة في الدول المصدرة للنفط والمستوردة له أيضا بالتوازي مع الاستقرار النسبي لأسعار النفط إلى تحسن أداء الموازنات العامة في 14 دولة خلال عام 2018، مع استمرار متوسط معدل التضخم عند 6.9%.

وفيما يتعلق **بالمديونية الخارجية** الإجمالية للدول العربية، شهدت مؤشراتها استقرارا نسبيا حول الحدود الآمنة في نصف الدول العربية حيث استقر مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى الـــ 50% في 8 دول عربية، وذلك رغم تراجع أداء المؤشر في 10 دول عربية.

وشهدت **الاحتياطيات الدولية** من العملات الأجنبية في الدول العربية، ارتفاعا طفيفا لتصل تقديراتها إلى 1058 مليار دولار عام 2018، وذلك نتيجة التحسن النسبي لعائدات النفط وأداء الموازنات الحكومية.

وفيما يتصل **بالاستثمار الأجنبي المباشر**، شهدت تدفقاته الواردة إلى الدول العربية حسب الاونكتاد تراجعا بنسبة 11.5% إلى 28.7 مليار دولار عام 2017، مقابل 32.4 مليار دولار عام 2016، ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 2% فقط من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار، و4.3% من إجمالي الدول النامية البالغ 671 مليار دولار عام 2017.

أما **حركة التجارة العربية** للسلع والخدمات، فقد ارتفعت حسب صندوق النقد الدولي عام 2018 بنسبة 12.8% إلى 2387 مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 17.4% الى 1264 مليار دولار مع تحسن أسعار النفط الذي لازال يمثل أكثر من

نصف الصادرات السلعية للمنطقة. كما ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 8.1% إلى 1122.7 مليار دولار خلال نفس الفترة.

وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، ارتفعت قيمة الضمانات التي وفرها أعضاء «اتحاد أمان»، (18 مؤسسة، توافرت عنها بيانات) بمعدل 18.9% لتبلغ 33.3 مليار دولار خلال عام 2017، مقابل 28 مليار دولار عام 2016. في حين تجاوزت قيمة عمليات المؤسسة التراكمية حاجز الـــ 18.6 مليار دولار بنهاية عام2018. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، 2019، الصفحات 6-7)

### 3.1 أداء القطاع السياحي في بعض الدول العربية.

**عدد السياح والحصة السوقية للدول العربية:**

بلغ عدد السياح في الوطن العربي حوالي 33.91 مليون سائح سنة 2000 ليصل 84.59 سنة 2010 ثم إلى 81.17 مليون سائح سنة 2015 وهذا يدل على تراجع الأهمية النسبية للمنطقة العربية دوليا سنة 2015 نتيجة ما تعاني منه بعض الدول العربية من مشاكل وعدم استقرار سياسي في الآونة الأخيرة ، ونظرا لأن أهم العوامل التي تؤثر في تدفق السياح إلى بلد ما هي الأوضاع الأمنية، فقد صرح رئيس المنظمة العربية للسياحة أن خسائر الدول العربية بلغ حوالي 40 مليار دولار سنة 2015 يتحملها القطاع السياحي نتيجة العمليات الإرهابية، وقد أظهر تقرير منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح القادمين إلى الشرق الأوسط بلغ 53.3 مليون سائح بحصة سوقية بلغت 4.5 % من إجمالي السياح الدوليين؛ في حين بلغ عددهم 18 مليون سائح في شمال إفريقيا بنسبة قدرت بحوالي 1.5 %من الإجمالي في السنة نفسها. وغالبا ما يشار إلى القدرات الاستيعابية للدول في المجال السياحي بمؤشر: نسبة عدد السياح إلى عدد السكان، ففي الدول ذات الصدارة العالمية نجد هذا المؤشر يفوق 100 %، ففي فرنسا

تبلغ النسبة 126 %، وإسبانيا 129 % ، بمعنى أن الدولة قادر على استيعاب سياح واستقبالهم على مدار العام أكثر من تعداد سكانها، مع توافر كل الخدمات لهم من إقامة ووسائل نقل ...، من دون تأثر معيشة المواطن المحلي وحياته و هذا المؤشر في الدول العربية، يختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلافها سواء من حيث المقومات السياحية ودرجة الاهتمام بالقطاع السياحي، أو من حيث عدد سكان الدولة، حيث تجاوزت هذه النسبة 100 % سنة 2015 في كل من البحرين 848.25 %ا لإمارات العربية المتحدة % 165.19 ، وقطر 120.18 %وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الدول بقطاعها السياحي، وامتلاكها لمقومات سياحية جذابة، وقيامها باستثمارات سياحية كبيرة في البنية التحتية المتطورة التي تسمح بتقديم خدمات سياحية لعدد أكبر بكثير من عدد سكانها.

وعموما بالنسبة لباقي الدول العربية، ومنها السعودية، تونس، سلطنة عمان، الأردن، فقد حققت هذه النسبة مستويات مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بالمتوسط العادي الذي يبلغ16.11 % ، وكانت على التوالي 58.01%، 48.04%، 45.61%،39.45% ؛ في حين بلغت نسبة عدد السياح إلى عدد السكان مستويات منخفضة عن المتوسط العالمي في كل من مصر 10.27 %، الجزائر4.28 %واليمن 1.37 %وتجدر الإشارة إلى أن أسباب انخفاض هذه النسبة يختلف من دولة إلى أخرى، حيث ساهم العدد الكبير للسكان في مصر على خفض هذه النسبة رغم ما تمتلكه هذه الأخيرة من عناصر جذ ب سياحي فريدة وطاقة فندقية ضخمة؛ أما بالنسبة للجزائر واليمن فإن نقص وتدني مستوى الخدمات المقدمة ورداءة المنتج السياحي يعد السبب الرئيس لانخفاضها نتيجة ضعف في التخطيط السياحي والبنية الأساسية، كما أن القطاع السياحي في اليمن متدهور نتيجة تداعيات الأزمة السياسية، وعدم استقرار الحالة الأمنية في الدولة.

ان الدول العربية التي تحتل كمجموعة صدارة المقاصد السياحية العربية سنة 2015 تتمثل في خمس دول رئيسة، وهي: السعودية، الإمارات، المغرب ، البحرين، مصر، حيث تشكل في مجموعها

حوالي 78 %من مجموع أعداد السياح القادمين إلى الدول العربية، و تختلف الأهمية النسبية لكل دولة من سنة إلى أخرى حسب حجم التدفقات السياحية الوافدة وحصتها السوقية، حيث تراجعت الاهمية النسبية لكل من مصر وتونس والأردن خلال السنوات الأخيرة نتيجة للأوضاع السياسية والتوترات الأمنية التي شهدتها هذه الدول، فقد انخفض عدد السياح في مصر من 11.2 مليون سائح سنة 2012 إلى 9.14 مليون سائح سنة 2015 ، في حين نجد دولة الإمارات العربية المتحدة كمقصد سياحي عربي مهم بحصة سوقية بلغت% 17.7 سنة 2015 مقابل 11.8 % سنة 2012 ، ويمكن إرجاع ذلك لبعد منطقة الخليج العربي نسبيا عن الاضطرابات والتوترات السياسية التي حدثت في الدول العربية الأخرى.

وعموما عرفت السياحة في بعض الدول العربية انتعاشا سنة 2016 ، حيث ارتفع عدد السياح في المملكة العربية السعودية ب 6% ليصل إلى 19.1 مليون سائح، وبعد الانتكاسة القوية سنة 2015في تونس إثر الهجمات الإرهابية بدأت السياحة تتعافى ليبلغ عدد السياح الوافدين إليها حوالي 6مليون سائح أغلبهم من الجزائر وروسيا بنسبة ارتفاع بلغت 6.8 %، وزار المغرب أكثر من 10.3مليون سائح سنة 2016 بنسبة ارتفاع بلغت 1.5 % مقارنة بالسنة السابقة، واستقبلت الإمارات العربية المتحدة حوالي 18 مليون سائح، حيث زار 15 مليون سائح إمارة دبي، فقد استفادت هذه الأخيرةَ من تبعيات الاضطرابات السياسية والأمنية التي حلت بالدول العربية من خلال استقبالها فئات غنية من تلك الدول كسياح وكرجال أعمال في حين انخفض عدد السياح في مصر ليصل إلى 5.3 مليون سائح، أي بحوالي 40 % نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه مصر إقليميا، بالإضافة إلى سقوط الطائرة الروسية سنة 2015مما تسبب في إلغاء الرحلات الجوية إليها من باقي الدول الأوروبية، حيث انعكس ذلك على إيراداتها السياحية التي انخفضت بنسبة 44.3 % بين 2015 و2016 ويرتقب المجلس العالمي للسفر

والسياحة أن يصل عدد السياح في مصر إلى 5.4 مليون سائح في نهاية سنة 2017، حيث زادت حجوزات الألمان للصيف القادم بنسبة 91% .

**الإيرادات السياحية في الدول العربية**

إن ارتفاع الإيرادات السياحية يعود أساسا إلى نمو حجم الحركة السياحية، وذلك نتيجة لارتفاع مستويات دخول الأفراد و تحسين مستوى الخدمات السياحية بأسعار منخفضة وببنى تحتية متطورة ، بالإضافة إلى أن ارتفاع مدة إقامة السائح تسمح بتحقيق إيرادات سياحية أعلى، وإذا ما أردنا تحليل الوضعية في الدول العربية فإن التقرير السنوي لمنظمة السياحة العالمية لسنة 2016 يشير إلى أن الإيرادات السياحية في منطقة الشرق الأوسط بلغت 54.4 مليار دولار سنة 2015 ، بما يمثل 4.3 % من إجمالي الإيرادات السياحية العالمية التي بلغت 1260 مليار دولار، وقد تصدرت الإمارات العربية قائمة الدول العربية في إجمالي العائدات السياحية بالمنطقة، بقيمة إجمالية تصل إلى 16.038 مليار دولار بنسبة 29.5 %من إجمالي الإيرادات السياحية في الشرق الأوسط، تليها المملكة العربية السعودية بحوالي 10.13 مليار دولار وبحصة سوقية قدرت ب18.6 %، ثم كل من لبنان ومصر ب 6.857 ـــمليار دولار أي 12.6 % و 6.065 مليار دولار بنسبة 11.2% على التوالي .

و يشير نفس التقرير إلى أن الإيرادات السياحية في شمال إفريقيا بلغت 8.6 مليار دولار بنسبة0.7 %من إجمالي إيرادات السياحة العالمية، ويعود النصيب الأكبر على مستوى هذه المنطقة للمغرب بـــ 6.003 مليار دولار 70.2 %، أما تونس فرغم تراجع السياحة في الموسمين الماضيين بسبب الهجمات الإرهابية إلا أنها ما تزال تحافظ على مكانتها كأبرز وجهات السياحة العربية والإفريقية، لما تتميز به تونس من مساحات خضراء وشواطئ سياحية خلابة، بالإضافة إلى المرافق والخدمات السياحية ذات جود تناسب مختلف احتياجات السياح، كما أن زياد أعداد السياح القادمين من الجزائر وليبيا ساهم في تغطية غياب السياح الأجانب، حيث بلغت إيراداتها السياحية حوالي 1.354 مليار دولار 15.8 %، في

حين لم يتعد نصيب الجزائر من هذه الإيرادات 304مليون دولار، أي بحوالي 3.5 %من إجمالي الإيرادات السياحية للمنطقة. (بن شوك و يحياوي ، 2018، الصفحات 8-10)

## 2. مؤشر التنافسية العربية في القطاع السياحي لسنة 2019.

إن تسجيل الدول نقاطا مرتفعة على سلم مؤشر التنافسية العام يعني توفر بعض المقومات الضرورية لتحسين تنافسية اقتصاداتها، ولكن لا يمكن الجزم بقدرتها على توظيف هذه المقومات لبناء اقتصاد مؤهل للنمو بوتائر عالية ومستدامة، أو تحقيق نمو وتوسع في صادرات السلع المصنعة أو استقطاب متزايد للاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لارتباط الموارد النفطية بالأداء الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط. فإن الأزمة المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات استمرارها وعمقها، فإن الأداء الاقتصادي الكلي وفي مجال التجارة الخارجية وقد يتلاشى نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي قد يهدد النمو والتنافسية العربية، خاصة في الدول النفطية. كما أن الدول العربية غير النفطية المعتمدة بشكل واسع على السياحة وعلى صادرات بعض المنتجات المصنعة قد تواجه صعوبات كبيرة، نتيجة الانخفاض المرتقب في حركة السياحة وانخفاض الطلب العالمي على منتجاتها. (تقرير التنافسية العربية، 2012، صفحة 26)

كشفت تقرير "تنافسية السياحة والسفر" لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعتمد على أربعة مؤشرات رئيسية تعتمد على البيئة التمكينية (**Enabling Environment**) وسياسة السفر والسياحية (**Travel and tourism policy**) والبنية التحتية (**Infrastructure**) وأخيرا الموارد الطبيعية والثقافية (**Natural and Cultural Resources**).

كما يقيس التقرير هذه المؤشرات من 14 مؤشرا فرعيا تضم: بيئة العمل، والسلامة والأمن، والنظافة والصحة، والموارد البشرية وسوق العمل، وجاهزية تقنيات المعلومات والاتصالات، وتحديد أولويات السفر والسياحة، والانفتاح الدولي، وتنافسية الأسعار، والاستدامة البيئية، والبنية التحتية للنقل الجوي، والبنية التحتية الأرضية والموانئ، والبنية التحتية للخدمات السياحية، والموارد الطبيعية، والموارد الثقافية والسفر التجاري. (مؤشر التنافسية العربية، 2019). وفيما يلي الجدول، والذي يوضح التباين بين دول العينة في واقع وأداء القطاع السياحي.

**الجدول 1:** مؤشرات أداء قطاع السياحة والسفر في الدول العربية 2015.

| أسماء الدول العربية المشاركة | دوليا من 141دولة | عربيا من 14دولة | البيئة التمكينية | سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة | البنى التحتية وبيئة الأعمال | الموارد البشرية والثقافية والطبيعية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الامارات العربية | 24 | 1 | 16 | 52 | 8 | 75 |
| قطر | 43 | 2 | 6 | 74 | 34 | 114 |
| البحرين | 60 | 3 | 32 | 98 | 33 | 131 |
| المغرب | 62 | 4 | 71 | 62 | 68 | 45 |
| السعودية | 64 | 5 | 41 | 111 | 51 | 69 |
| عمان | 65 | 6 | 38 | 83 | 54 | 93 |
| الأردن | 77 | 7 | 58 | 45 | 73 | 127 |
| تونس | 79 | 8 | 75 | 50 | 76 | 99 |
| مصر | 83 | 9 | 96 | 59 | 86 | 65 |
| لبنان | 94 | 10 | 93 | 88 | 69 | 133 |
| الكويت | 103 | 11 | 54 | 141 | 77 | 137 |
| الجزائر | 123 | 12 | 99 | 135 | 133 | 90 |
| موريتانيا | 137 | 13 | 137 | 108 | 139 | 132 |
| اليمن | 138 | 14 | 140 | 138 | 128 | 123 |

**المصدر:** (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، تنافسية القطاع السياحي، 2015)

وأصدر المنتدى الاقتصادي العالمي ( دافوس) تقريره هذا في مايو 2015 وأطلق عليه مسمى " النمو من خلال الصدمات" والاسم مستوحى من تعرض قطاع السياحة لعدة صدمات صحية وكوارث بالإضافة للأزمات المتلاحقة في العالم من عدم توفر الأمن و الإرهاب في بعض الدول ورغم كل هذا ما زال هذا القطاع ينمو فقد بلغ عدد السواح في عام 2014 عالميا 1.14 مليار زيادة عن عام 2013 ب 51 مليون سائح وهذا ما أكدته المنظمة العالمية للسياحة بالأمم المتحدة **UNWTO** إضافة إلى تأكيد المجلس العالمي للسياحة **WTTC** بأن قطاع السياحة والسفر يمثل 9.5 % من الناتج المحلي بالعالم أي 7 تريليون دولار أمريكي ويشكل 5.4 % من الصادرات العالمية وما زال هذا القطاع يلعب دورا بارزا ومحركا رئيسيا لخلق فرص العمل الذي تزايدت بنسبة 4% في عام 2014 من خلال توفير 266 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وتوضح الجداول التحليلية التي أعدتها المنظمة العربية للسياحة مدى تقدم أو تراجع مرتبة الدول العربية في تنافسية السياحة والسفر والمؤشرات التي أدت إلى التقدم أو التراجع من خلال تحليل للمؤشرات في الأعمدة الرئيسية للتقرير والمؤشرات والمتغيرات التي انبثقت منها فالإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ما زالت متصدرة الثلاثة الأوائل عربيا مع العلم بأن الإمارات العربية المتحدة فقط هي التي تقدمت عالميا ثم تقدمت المملكة المغربية عالميا وعربيا وأصبحت في المرتبة الرابعة عربيا يليها المملكة العربية السعودية التي تقدمت إلى المرتبة الخامسة عربيا ثم تلتها سلطنة عمان و المملكة الأردنية الهاشمية يليها تونس ثامنا و تمثلت الجزائر في المركز الحادي عشر و اليمن في المرتبة الأخيرة. (تقرير تنافسية السياحة و السفر للدول العربية، 2015)

### 3. معوقات التنمية السياحية في الدول العربية:

امتازت الدول الريعية بتوظيفها سياسات توزيع الريوع، خاصة عبر برامج التوظيف الحكومي بالرغم من عدم نجاعته الاقتصادية لكي يوفر حلا لأوضاع سوق العمل المتردية نتيجة تراجع النمو الاقتصادي. ونتيجة لهذه الممارسات، بدأت تتسع الهوة والتناقضات بين مكونات التنمية بكل أبعادها، خاصة المتعلقة بتطور أسواق العمل ورأس المال البشري وجمود التنمية السياسية وتدهور طبيعة المؤسسات القائمة على العملية التنموية. فظهرت حالات انحباس للتنمية الاقتصادية وما ينبثق عنها من تفاقم للبطالة والفقر، حتى في دول غنية بالمواد النفطية كالجزائر، ليبيا، العراق. (بلقاسم العباس، 2013، صفحة 134)

ومنه يتضح من التحليل السابق أنه من الصعب إيجاد عوامل اقتصادية تميز دول الربيع العربي عن غيرها من الدول العربية الأخرى. وعليه فإنه يصعب إيجاد معنى لمفهوم اقتصاداتها. فقد يقصد بها تفسير وفهم العوامل التي أدت إلى التغيير السياسي من منظور اقتصادي، وكذلك التركيز على الخصائص الاقتصادية لاقتصاديات دول الربيع ومقارنتها مع خصائص الدول الأخرى. حيث تمتاز الدول العربية بالرغم من عوامل التشابه الكبيرة بعدم تجانس اقتصادي كبير على أساس عدة عوامل أهمها: مستوى الدخل، وفرة الموارد الطبيعية والمادية، العمالة، طبيعة الأنظمة السياسية (بلقاسم العباس، 2013، صفحة 140) ، ومنه يصعب رسم صورة اقتصادية نمطية لمجموع هذه الدول.

بالرغم من تعدد الأسباب والقيود الهيكلية والتنظيمية والاقتصادية والمالية التي تعيق النمو الاقتصادي، فإن عملية توفير مناصب العمل الديناميكية مرتبطة بعملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا.

إن ما يميز النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية، هو تذبذبه الشديد، وكذلك ضآلته، نتيجة سيطرة القطاعات الأولية من زراعة ومناجم، وكذلك اتساع رقعة الخدمات غير الانتاجية من اجمالي الناتج، وخاصة الخدمات الحكومية. فحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد

العربي عام 2009، فقد وصل نصيب الخدمات الاجتماعية في عام 2008 إلى 17%، يضاف إليها 19% خدمات انتاجية، كما تستحوذ الصناعات الاستخراجية على 43% من الناتج المحلي الخام، وأما الصناعات التحويلية فقد كان نصيبها 8,8%، وعليه فإن مجموع الصناعة الاستخراجية والخدمات الاجتماعية تمثل 60% من اجمالي الناتج، وهي قطاعات لها قدرة ضعيفة على توفير مناصب عمل مستدامة، مما يبقي الحمل على كاهل قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات الانتاجية، بما في ذلك البناء والتشييد والكهرباء والغاز والماء، التي تصل نسبتها إلى 35%، بالإضافة إلى 5% في القطاع الزراعي. (العباس، 2013، صفحة 159)

ويرجع اخفاق دول الربيع العربي بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامة في اعتمادها على الريع كمصدر رئيسي للدخل سواء أكان في شكل صادرات نفطية أو مساعدات إنمائية أجنبية.

فحتى في الدول التي لا تتمتع بوفرة نفطية مثل سوريا، فإن الصادرات النفطية حتى عام 2005 كانت تمثل حوالي 67% من اجمالي الصادرات، نفس الشيء بالنسبة لليمن، التي تلعب دورا هامشيا في أسواق النفط الدولية، إلا أن صادراتها النفطية تشكل حوالي 70% من الاجمالي. وفي مصر، تشكل الإيرادات النفطية والمساعدات الإنمائية نحو ثلثي الإيرادات من النقد الأجنبي. وهذا ما أدى إلى وجود نموذج تنموي يتمحور حول الدولة، وتحكمه في الأساس توجهات شديدة للتدخل الحكومي وإعادة التوزيع.

إن العوامل السابقة مجتمعة بما فيها الفساد السياسي، وفشل النموذج التنموي، وندرة الفرص الاقتصادية وعدم عدالة توزيعها، قد أدت جميعها إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول الربيع العربي، وعدم إحداث تحول هيكلي حقيقي يعزز من مساهمة الأنشطة الانتاجية في الناتج المحلي الخام، وكانت النتيجة المنطقية هي تدهور مؤشرات الفقر والبطالة. (العربي، 2013، الصفحات 96-101)

إلا أنه لا يزال نصيب هذه الدول من السياحة أدنى بكثير من إمكانياتها بوجود العديد من المعوقات أمام تنمية هذا القطاع الحيوي في تلك البلدان، ويمكن عرض أهم تلك المعوقات كالتالي:

- **تدهور البيئة الاقتصادية الكلية**، حيث يشكل عجز الميزان التجاري نقطة قصور في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات ويشوبه ارتفاع في درجات اللايقين في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة، بما يؤثر سلبا على قرارات المستهلكين والمستثمرين، مما قد يؤدي الى تراجع النمو وتدني مستويات التنافسية للسلع والخدمات؛
- **ديناميكية الأسواق:** عدم كفاية نمو الصادرات بشكل يعطي الاحتياجات من الواردات، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط، كما أن معدل التعريفة الجمركية مرتفع في بعض الدول العربية خاصة في كل من الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس وسوريا، ولا تستطيع الدول العربية رفع حصصها التصديرية في الأسواق العالمية بالاحتفاظ بحماية مرتفعة على أسواقها؛
- **الانتاجية والتكلفة:** فمع زيادة الإنتاجية تزيد القيمة المضافة من جهة وتنخفض التكاليف النسبية مما يزيد قدرة المنتجات على المنافسة من جهة أخرى، فقياس التكاليف يركز على مدى ارتفاع حصة الأجور من القيمة المضافة، وسعر فائدة الاقتراض الذي يمثل تكلفة لرأس المال، اضافة الى الضرائب على الأرباح، كما تلعب سياسة سعر الصرف دورا حاسما في تحديد الأسعار النسبية والمبالغة في سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى احباط الصادرات؛

-ارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية في بعض الدول العربية وبالتالي انخفاض مستويات الجدارة الائتمانية مما يرفع تكاليف القروض في الأسواق الخارجية ويقلل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (تقرير التنافسية العربية، 2012، الصفحات 32-41)

- **توطين التقانة:** ان تواضع الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وافاق تطبيقاته يدعو الدول العربية لتبني ثقافة التقانة وادارة الجودة الشاملة والالتزام بالمعايير العلمية وتطور الأذواق في ظل الاقتصاد المعرفي؛

محورية رأس المال البشري في التنافسية والتنمية والذي بدونه لا يمكن بناء نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية المنشودة. (تقرير التنافسية العربية، 2012، الصفحات 47-49)

ما توصل إليه الخبراء من خلال تجارب الدول في التسويق السياحي: من خلال طرح تجارب بعض الدول الكبرى التي نجحت في التسويق السياحي، أمكن التركيز على موضوعين رئيسيين وهما:

❖ موضوع التنافسية:

حيث أثبت أهمية بحوث التسويق التي يجب أن تتسم بالجودة العالية والاحتراف لتساعد في اتخاذ قرار، ومثال ذلك اليونان التي اختارت خمس منتجات سياحية وهي: سياحة الشواطئ وسياحة الإجازات، سياحة اليخوت، سياحة الحوافز والمؤتمرات، سياحة المدن ذات الطابع القصير (3 أيام على حد أقصي). والملاحظ أن اليونان لم توفق ضمن الخمس دول ( قبرس، فرنسا، اسبانيا، كرواتيا ) في حوض البحر المتوسط فنصيبها من الحركة السياحية الوافدة هو 13% بينما اسبانيا نصيبها48 % وهذا يعني أن خطة التنشيط اليونانية لم تكن مبنية علي أسس علمية سليمة في مجال بحوث التسويق لتحديد الميزة والسمات التنافسية لمنتجات السياحة اليونانية فضلا عن أخطاء تنفيذية قائمة علي نفس السبب بتغيير شعار الحملة تقريبا كل سنة, وبالتالي فالدرس الأول للتنافس يجب أن يبدأ بمعرفة المركز التنافسي للمقصد السياحي من خلال بحوث لتسويق دقيقة ثم بعدها يتم التخطيط للحملة السياحية والتركيز علي المنتجات السياحية ذات الميزة النسبية والموجهة لأسواق مدروسة سلفا.

❖ مجتمع المعلومات:

فالوفرة الاقتصادية والتطور التكنولوجي وكذلك المواصلات بدأ يفرز عن مجتمع جديد حالي هو ما يسمونه مجتمع الأحلام (Dream Society) ، ويتسم هذا المجتمع بتعقد طلباته واحتياجاته وتخصصه ولهذا تأثير مباشر على حركة السياحة الدولية. فصفات مجتمع الأحلام الجديد يتسم بالاهتمام بالمشاعر والتجارب الشخصية التي سوف يتلقاها السائح لاتخاذ قرار السفر وزيارة المقصد السياحي، فيجب أن يكون هناك أسلوب لرواية التاريخ بطريقة إنسانية تؤثر على السائح، وبالتالي على تجربته في الزيارة وفي تسويق هذه الزيارة، والتي سوف ينتج عنها أن هذا السائح الذي سوف يسعد بهذه التجربة يخاطب عند عودته عشرة أصدقاء على الأقل في بلده. (اونيس ، 2015، صفحة 76)

## 4. الخاتمة

يعد النموذج الذي يمكن تبنيه أو الاستراتيجية التي يمكن اختيارها للتنمية السياحية، والتي تمكن من تفادي مخاطر وتكاليف التنمية السريعة الخطى غير الخاضعة للقدر كبير من الرقابة التخطيطية، ووفقا لذلك يمكن القول بأنه لا توجد استراتيجية واحدة للتنمية السياحية يمكن اعتمادها في جميع الدول، ولكن توجد استراتيجيات تقوم على الأسس العلمية السليمة والقدر الكافي من الموضوعية والخبرة السياحية التي يمكن اختيار الأفضل منها بما يتناسب مع الظروف الجغرافية والمناخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والتمويلية الخاصة بالمقصد السياحي وبما يتلاءم مع الطلب السياحي الخارجي والداخلي المتاح أو المحتمل و منه قد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

– يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية بحيث هنالك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة؛

-تختلف المنطقة العربية التي تضم بلدانا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تماما من حيث الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ووجهات النظر حول التنمية والعمالة والاندماج الاجتماعي. ويتراوح هذا التنوع بين العامل الديموغرافي (الدول ذات العدد الكبير من السكان ووفرة قوة العمل مقابل الدول ذات العدد السكاني المحدود والقوة العاملة المحلية المنخفضة) ومعايير الدخل (إذ تضم المنطقة بعضا من أغنى الدول وأفقرها)؛

-ترتكز القيود المحددة للبلدان المتضررة في الأزمات والصراعات (مثل العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة). ويعكس هذا الأمر أيضا تأثيرا مختلفا للأزمات المالية والاقتصادية على مختلف الدول.

**التوصيات:**

ومن أجل تعزيز دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي وزيادة تنافسيته يمكن وضع التوصيات التالية:

- الاهتمام بتوفير المناخ الاستثماري الملائم من أمن وتشريعات وقوانين حاضنة للمشاريع السياحية في البنية التحتية، بهدف زيادة تحفيز تدفق رؤوس الأموال الاجنبية للعديد من الدول العربية؛
- تعزيز تنافسية القطاع السياحي وهذا من خلال ادراج القطاع في اولويات السياسات التنموية للدول العربية، واتخاذ اجراءات ووضع خطط سياحية متكاملة على المدى الطويل؛

تكثيف الجهود ومد جسور التعاون العربي البيني في ظل ما تعيشه المنطقة العربية من عدم استقرار أمني خاصة.

## 5. المراجع


OMT, (2013). Récupéré sur faits saillants OMT du tourisme: http://www.e-unwto.org

Alhurra, (2019, 10). Récupéré sur مؤشر التنافسية العربية: https://www.alhurra.com

*Annual research : key facts.* (s.d.). Récupéré sur www.wttc.org

*Al arabiya, (2018), travel-and-tourism.* (2018, 04 17). Récupéré sur https://www.alarabiya.net

أشرف العربي ,(2013) .مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية .(الربيع العربي، مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس.(1)15 .

الزهراء ,أ .ف .(2015) .اشكالية التسويق السياحي في الجنوب دراسةحالة ولاية بشار نموذجا رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة وهران ,الجزائر.

العربي ,أ .(2013) .الربيع العربي، مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع و استخلاص الدروس .*مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية* , *1*(15)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .(2019) .*التقرير السنوي2018، الكويتص ص6-7* .

بلقاسم العباس .(2013) .اقتصاديات الربيع العربي و أوضاع البطالة و أسواق العمل .*مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية* , *1*(15), ص134.

بن شوك وهيبة ,يحياوي نصيرة .(2018) .تحليل واقع وتنافسية القطاع السياحي في بعض الدول العربية .*مجلة أبعاد اقتصادية* ,(8) ، ص ص8-10.

تقرير التنافسية العربية .(2012) .المعهد العربي للتخطيط.الكويت، ص26.

تقرير السياحة .(2017) .*السياحة الدولية في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي :الافاق و التحديات* .تركيا :منظمة التعاون الإسلام، ص ص1-2.

تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي .(2015) .*تنافسية القطاع السياحي* .المنظمة العربية للسياحة.

تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية .(2015) .*النمو من خلال الصدمات* . Récupéré sur http://www.arab-tourismorg.org

رؤوف محمد علي الأنصاري .(/) .*المنظمة العربية للتنمية الادارية*. السياحة و التنمية الاقتصادية Récupéré sur: http://www.arado.org

*صندوق النقد الدولي* .(2018) .افاق الاقتصاد العالمي:Récupéré sur: http//www.imf.org

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 11 / N°: 01 (2021)
p 568-589

# Tourism development in Arab countries under the requirements of international competition: Challenges and bets.

**Halima Chabbi [1*]**

[1] University of Baji Mokhtar, Annaba (Algeria)
halima.chabbi@univ-annaba.dz

| ***Received*: 12-06-2021** | ***Accepted*: 28-06-2021** |
|---|---|

**Abstract**
Tourism has become an integrated industry that includes planning, investment, construction, marketing and promotion. It is a multi-stage industry that interacts with other sectors of the economy, in the area of economic infrastructure.
The study concluded that for developing and Arab countries, although they enjoy a comparative advantage in terms of attracting tourists, especially in terms of cultural tourism sites and low prices, but their share of global tourism is still far below its potential, because the tourism sector in these countries is still faces significant constraints. As a result, the tourism sector in developing countries has not received the attention it deserves as an important economic sector that generates foreign currency and creates jobs.

**Keywords:**
Tourism sector;
Sustainable development;
Tourism development;
Arab competitiveness.

**JEL Classification Codes:** F12 ,F63,L83.

* Corresponding author